

## المغرب وردّ جميل عمره 243 عاماً



المغرب ينتهج سياسة الوضوح والواقعية

اعترفت بالولايات المتحدة الأميركية. كان ذلك في العام 1777، نعم 1777. أي بعد أقل من سنة من إعلان الاستقلال في الرابع من تموز - يوليو 1776. وقتذاك، لم تكن الولايات المتحدة تضم سوى 13 ولاية أعلنت رفضها لاستمرار الاستعمار البريطاني. ماذا يعني ذلك؟ يعني الكثير. يعني بين ما يعنيه عراقة المغرب أولاً وربما إصرار الولايات المتحدة على ردّ الجميل الذي عمره 243 عاماً... ولو متأخراً!

السياسي النابع من إرادة مستقلة ميزت دائماً المملكة، خصوصاً عندما استقبل العاهل المغربي الراحل الحسن الثاني شمعون بيريز في العام 1986 في مطار إيفران وذلك دعماً للقضية السلام الذي لم يتحقق بعد... لا يمكن التعاطي مع المغرب من جهة وتجاهل وضعه الخاص، خصوصاً كونه دولة عريقة من جهة أخرى. في السنة 2020، حقق المغرب اختراقاً بعد اختراق في ما يخص قضية الصحراء، خصوصاً بعدما تمكن من وضع حدٍ سريعاً، بطريقة تراعي الطابع السلمي لكل تحركاته، لمحاولة الادارة الجزائرية المسماة "بوليساريو" عرقلة حرية التنقل عبر معبر الكركرات على الحدود المغربية - الموريتانية. لعل ما يفترض بقاؤه في ذهن كل من يؤدّ التعاطي مع موضوع الاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء أن المغرب كان الدولة الأولى التي

في هذه الثوابت أن المغرب لا يتكلم بلسانين، بل يقدم على ما يرى مناسباً الإقدام عليه من دون مواربة من أي نوع، ليس سراً أن المفاوضات السرية التي سبقت زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس في تشرين الثاني - نوفمبر 1977 جرت في المغرب حيث التقى حسن التهامي، مستشار السادات، وزير الدفاع الإسرائيلي موشي دايان. مهدت الزيارة لتوقيع اتفاق كامب ديفيد في أيلول - سبتمبر 1978 ثم معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في آذار - مارس 1979. قبل ذلك في العام 1974، وافقت قمة الرباط على قرار عربي يعتبر "منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني". لم يكن المغرب يوماً غريباً عن السعي إلى دعم القضية الفلسطينية وحماية القدس. لم يحد يوماً عن هذا التوجه. لكنّه لم يتردد يوماً في تأكيد حريته قراره

المباشرة لنقل اليهود من أصل مغربي والسياح الإسرائيليين من المغرب وإليه، استئناف الاتصالات الرسمية الثنائية والعلاقات الدبلوماسية في أقرب الأجل، تطوير علاقات مبتكرة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي. ولهذا الغاية، العمل على إعادة فتح مكاتب للاتصال في البلدين، كما كان عليه الشأن سابقاً لسنوات عديدة، إلى غاية 2002. وقد أكد جلالة الملك أن هذه التدابير لا تمس بأي حال من الأحوال، الالتزام الدائم والموصول للمغرب في الدفاع عن القضية الفلسطينية العادلة، وانخراطه البناء من أجل إقرار سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط". يتبين أن كل كلمة صادرة عن الديوان الملكي المغربي مدروسة بعناية ودقة. تعكس الدقة التي صيغ بها البيان الملكي المغربي أن هناك ثوابت لا يمكن للمغرب التخلي عنها. أهم ما

المغرب الصحراء سلمياً، من الاستعمار الإسباني، عن طريق "المسيرة الخضراء" في العام 1975.

استخدمت الصحراء المغربية، وهي قضية مفتعلة تكشف رغبة جزائرية في استنزاف المغرب، ورقة لمنع المملكة من لعب الدور البناء القادرة على ممارسته في محيطها الأفريقي وفي المجالين العربي والدولي. كان الهدف الدائم لدى الذين أفتعلوا قضية الصحراء تقييد المغرب ومنعه من جعل النموذج المعقول الذي يقدمه بعمق المنطقة المحيطة به كلها.

جاء أول تجسيد لهذه الخطوة السيادية الأميركية، في شكل قرار للولايات المتحدة يقضي بفتح قنصلية بمدينة الداخلة الساحلية في الصحراء. ستقوم القنصلية أساساً بمهام اقتصادية، من أجل تشجيع الاستثمارات الأميركية، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، خدمة لأهالي الأقاليم الجنوبية في المغرب خصوصاً. لم يعد سراً أن المغرب يؤلف كل ما لديه من إمكانيات واتصالات من أجل التنمية وكل ما هو مرتبط بها. هناك حرب على الفكر يشنها الملك محمد السادس الذي لم يخف يوماً أن هذه الحرب ضرورية من أجل القضاء على الإرهاب والتخلف والتطرف بكل الأشكال. حقق المغرب إنجازاً في غاية الأهمية في مجال حماية وحدة التراب الوطني. لا يخدم الإنجاز الملكة وشعبها فحسب، بل هو دليل على ما يمكن أن تسفر عنه سياسة الوضوح والواقعية في الوقت ذاته أيضاً. حصل المغرب على اعتراف أميركي بسيادته الكاملة على صحرائه. قطع بذلك الطريق على كل ابتزاز مستقبلي في هذا المجال. أكثر من ذلك، وضع رفع مستوى العلاقة مع إسرائيل في إطاره الحقيقي، إطار لا يخرج المبادئ التي استند إليها المغرب تاريخياً. من يحتاج إلى تأكيد لذلك، يستطيع العودة إلى البيان الصادر عن الديوان الملكي الذي شدّد في البداية على أهمية حل الدولتين ثم ورد فيه أنه "اعتباراً للدور التاريخي الذي ما فتئ يقوم به المغرب في التقريب بين شعوب المنطقة، ودعم الأمن والاستقرار بالشرق الأوسط، ونظراً إلى الروابط الخاصة التي تجمع الجالية اليهودية من أصل مغربي، بمن فيهم الموجودون في إسرائيل، بشخص جلالته الملك، فقد أخطر جلالته الرئيس الأميركي، بعزم المغرب تسهيل الرحلات الجوية

خير الله خير الله  
إعلامي لبناني

لم يفارق الوضوح السياسي المغربي يوماً، لا على الصعيد الداخلي ولا في ما يتعلق بالخارج، بما في ذلك التعاطي مع إسرائيل، مع أخذ في الاعتبار لواقع يتمثل في أن العاهل المغربي الملك محمد السادس هو أمير المؤمنين أيضاً، أي أنه مسؤول عن كل مواطن مغربي بغض النظر عن دينه، أي إذا كان مسلماً أو يهودياً. ليس لدى المغرب، ولم يكن لديه يوماً، ما يخجل به، هو الذي عمل دائماً من أجل السلام والاستقرار في المنطقة. عمل المغرب بعيداً عن المزايدات والمزايبين، فإذا به يتعرض لأسوأ ما يمكن أن يتعرض له بلد لم يعتد يوماً على أحد. حصل ذلك على طريق قضية مفتعلة من الفها إلى يائها سميت قضية الصحراء.

كل كلمة صادرة عن الديوان الملكي المغربي يتبين أنها مدروسة بعناية ودقة. تعكس الدقة التي صيغ بها البيان الملكي المغربي أن هناك ثوابت لا يمكن للمغرب التخلي عنها. أهم ما في هذه الثوابت أن المغرب لا يتكلم بلسانين، بل يقدم على ما يراه مناسباً دون مواربة من أي نوع

في النهاية، لا شيء ينجح مثل النجاح. أثمر الوضوح المغربي عن إعلان الولايات المتحدة في اتصال بين الملك محمد السادس والرئيس دونالد ترامب "الاعتراف بالسيادة التامة والكاملة للمملكة على صحرائها". أكد الجذبة الأميركية إصدار الرئيس الأميركي، في اليوم نفسه الذي أجري فيه الاتصال مع العاهل المغربي "مرسوماً رئاسياً، بما له من قوة قانونية وسياسية ثابتة، وبأثر فوري"، يقضي باعتراف بلاده للمرة الأولى في تاريخها، بسيادة المملكة المغربية على تلك المنطقة. استعاد

## ماذا يحدث في كردستان العراق؟

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي  
رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني  
مدرء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
منى المحروقي  
مدير النشر  
علي قاسم  
المدير الفني  
سعيدة العقبوي  
تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778  
للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk  
www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

التي لا يمكن نوالها في دولة واحدة قوية وعادلة تحاسب الانتهازي على انتهازيته، والغادر على غدره، والعمل على عمالته، أي كان. في العام 1991 أجرى تلفزيون دولة الكويت، بعد تحريرها، حواراً مع جلال الطالباني، في أعقاب انتفاضة آذار الشهيرة، وبعد أن فرضت الولايات المتحدة الأميركية خطوطها الحمر لحماية شعب كردستان العراق من قوات صدام حسين، فسأله المذيع، لماذا لا تعلنون قيام الدولة الكردية الآن ما دامت الظروف مواتية؟ فاجاب ضاحكاً "بمجرد أن ترفع حكومة بغداد يدها عن الإقليم فإن شعبنا الكردي سيثور علينا ويحرق مقرات أحزابنا". ثم أضاف "الدولة تحتاج إلى مقومات وأموال، ونحن لا نملك شيئاً. نحن نضغط على حكومة المركز من أجل الحصول على أقصى ما نستطيع من امتيازات، وإذا ما توقفت المساعدات عن الإقليم سيعود المواطن الكردي إلى الشورجة والباب الشرقي". وهذا ما حصل. فحين أفرغت خزينة الحكومة في بغداد أفلست خزينة الإقليم. والمهم هنا أن ملك العمارات الشاهقة في أربيل والسليمانية ودي ولبنان وبريطانيا والولايات المتحدة، والمصارف المتخمة بالأموال المسروقة من النفط والمناذ الحدودية وحصة الإقليم من ميزانية الدولة الاتحادية لم يتغيروا، فهم يواصلون خداعهم، ويحاولون إقناع المواطن الغاضب في السليمانية وفي غيرها بأن أصل مشاكله كلها هو امتناع حكومة بغداد عن دفع رواتب الموظفين في الإقليم.

حلفائهم الغدارين المتسلطين في بغداد. أما هم، وأما أولادهم وأبناء أعمامهم وأخوالهم الذين يسرقون وينهبون ويقتلون ويختطفون، وخدمهم علناً ولا يخافون ولا يستحون، فبراء ولا دخل لهم فيها بشيء.

الأكثر حزناً وعجباً وغبابة أنهم يستخدمون قوات الحكومة والشرطة والجيش التي يُنقذ عليها المواطن نفسه، وليس غيرهم، من رزقه ورزق عياله، لقتل أبنائه المتظاهرين، واغتيالهم، أو اختطافهم

فمنذ عشرات السنين وهم يقتلون جنود بلادهم وضباطها، لحساب دول خارجية معادية لدولتهم، ويحرقون مؤسساتها، وينهبون خيراتها، ويهربون مصانعها وجسورها وأموالها وأسرارها إلى دول الجوار، بحجة النضال من أجل التحرر من عبودية عرب العراق، ولاستعادة كرامة المواطن وأمنه وسيادة وطنه واستقلال قراره. حتى جاءت الأيام الحازمة فتأكد هذا المواطن، أخيراً، من أنه كان مستغفلاً ومخدوعاً، ومن أن حكامه لم يكونوا قوميين مخلصين، بل كانوا تجار شعارات يستخدمون همومه وعقائده وأمانته للحصول على المناصب والمكاسب والرواتب

ومنها القتل الجماعي على الهوية والاختطاف والتعذيب والاعتقال دون تهمة، واختلاس أموال الدولة، أو اغتصاب أملاكها، أو إهدار الملايين والمليارات من دولاراتها على مشاريع وهمية، إضافة إلى الولاء الكلي المعلن وغير المستور لدولة أو لأكثر من دولة أجنبية معادية لوطنه وأهله، ثم بقي حراً مطلق السراح يُفرض لفخامته أو دولته أو معاليه السجاء الأحمس، وتعزف الموسيقى، وتكبر له الجماهير التي تحب خنقها.

وحين يكون هؤلاء هم الحكومة والبرلمان والقضاء والجيش والشرطة والمالية والبنك المركزي فلن يكون غريباً ولا عجباً أن يخرجوا بسيوفهم وخنجرهم وهراواتهم وكواتمهم ورضاصهم الحي لمعاينة المنظر الجائع الذي يفقد صبره على جوعه وجوع صغاره، فيخرج هاتفاً: أريد حقي.

والأكثر حزناً وعجباً وغبابة أنهم يستخدمون قوات الحكومة والشرطة والجيش التي يُنقذ عليها المواطن نفسه، وليس غيرهم، من رزقه ولقتل أبنائه المتظاهرين، واغتيالهم، أو اختطافهم، لمنعهم من المطالبة بحقوقهم دون إذن منهم وترخيص.

وأمامكم ما يفعله الحكام بالمتظاهرين في المستعمرة الإيرانية، السليمانية، والمستعمرة التركية، أربيل.

لقد ظلوا سبع عشرة سنة يبيعون مواطنهم الطيب الصور أحلاماً قومية براءة خادعة، ويهيمونه بأن شقاءه وجوعه وبطالته من صنع

إلا في دولة العراق الديمقراطي الجديد، فكل شيء مشروع ومباح. فلو دققنا في سجل أي واحد من أصحاب السلطة والثروة والسلاح، سواء المشتركين بالخاصة في الحكومة والبرلمان، أو المتنفذون المستهترون بالحكومة والبرلمان من قادة الأحزاب والسياسيين والفصائل المسلحة، شيعة وسنة، عربياً وكرداً، ومعهم من يلف لفهم من المقاولين والسماصرة المرتزقين من وجودهم، لوجدنا أن كل واحد منهم، بصورة أو باخرى، مرتكب لواحدة من الجرائم التي يعاقب عليها القانون.

بل إن بعضهم ثابت عليه ارتكابه أكثر من جريمة أو خيانة عظيمة،

إبراهيم الزبيدي  
كاتب عراقي

من الثابت والمتبع والطبيعي في أية دولة من دول العالم التي تستحق أن توصف بانها دولة، حتى تلك الحكومة بعساكر الجيوش، أو برجال الدين أو رؤساء القبائل، أن دستايرها وقوانينها تحكم بالسجن أو بالإعدام على من يرتكب إحدى الجرائم المخلة بالشرف، وهي السرقة العادية، والتزوير، واختلاس أموال الدولة، والقتل العمد، والخيانة العظمى بالتخابر والتجسس لصالح دولة أجنبية بدون إذن قانوني مشروع من حكومة الدولة.



طفح الكيل